قضية (الصراري) وحلفاء الغفلة (7 ـ 7)

من تحريم الغناء والموسيقى إلى تحريم مساواة دية القتيلة بالقتيل

أحمد الحبيشي

في الحلقة السادسة من هذا المقال تناولنا من منظور نقدي بعض مخرجات فقه الإمام الغزالي والإمام الذهبي وابن تيمية وابن القيم وابن رجب الحنبلي وأضرابهم وأتباعهم من فقهاء التشدد وناقلي الثقافة السلفية الموروثة عن حقبة الانحطاط والتراجع التي تغلبت فيها البيئة البدوية والصحراوية على البيئة الحضرية ، وسيطرت خلالها العناصر السلجوقية البربرية على مقاليد السياسة والحياة في المجتمع الإسلامي.

وتأسيسا على ذلك يمكن القول إن تلك المخرجات الفقهية خالفت القرآن الكريم في بعض أحكامها المتعلقة بالغناء والموسيقى والمرأة . والمدهش أن بعض الفقهاء المتشددين الأسلاف اختلفوا في تحريم الغناء والموسيقى ، لكنهم اتفقوا على إهانة المرأة والتمييز ضدها وانتهاك حقوقها في حياتها ومماتها !!

أين كلام هؤلاء الذين وصفوا المرأة بأقبح الصفات من قوله تعالى الذي ساوى بين الرجل والمرأة في الايمان والتكليف والثواب والعقاب و الحقوق بقوله : (ومن يعمل من الصالحات من ذكر وانثى وهو مؤمن ، فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا) وقوله تعالى (ويتوب الله عن المؤمنين والمؤمنات واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقوله تعالى (ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم) ، وبقوله تعالى : (ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما) صدق الله العظيم.

لقد أهان الغزالي والذهبي وابن تيمية واضرابهم واتباعهم المرأة من خلال الأفكار الجاهلية التي روّجوا لها ، وحطّوا بها من شأن المرأة فوصفوا النساء باقبح الصفات ، وحين تكرّموا مع أفضل النساء لم يترددوا في وصف المرأة الصالحة بأنها لاتعدو أن تكون أكثر من «غراب اعصم بين مائة غراب» ، كما حذروا كل الرجال من التشاور مع المرأة وأفتوا بوجوب مخالفتها في كل شيء لان في خلافها بركة ، ووصفوا صوتها بانه عورة ودعوا إلى حبسها في المنزل حبساً مطلقا ، وشبهوها بالعبد على نحو ما قاله ابن تيمية الذي يرى بأن المرأة مثل العبد فكلاهما مملوك ، العبد لسيده والمرأة لأهلها أو بعلها . فوضعوا بكل تلك الآراء الفقهية ، إطاراً سياسياً وايديولوجياً لاستبعاد المرأة من الحياة العامة ، بعد أن حوّلوا المنزل إلى سجن مطلق لها دونه الشيطان الرجيم . ذلك أن (القول الجامع في المراة أن تكون قاعدة في مقر بيتها، قليلة الكلام لجيرانها، لا تخرج من بيتها ، ولا ترى الرجال ولا يراها الرجال ، فإذا اضطرت للخروج بإذن زوجها ، خرجت خفية في هيئة رثة وقذرة) بحسب قول الإمام الغزالي في الجزء الثاني من الباب العاشر من كتاب « إحياء علوم الدين» .أما الزواج عند الغزالي فهو بالنسبة للمرأة في كتابه المشار اليه آنفا مجرد نكاح فقط بين السيد وجاريته بقوله : «..... والنكاح نوع من الرق، فالزوجة رقيقة عند زوجها، وعليها طاعته مطلقاً ، وعليها أن تقدم حقه وحق أقاربه على حقها وحق أقاربها ، وعليها أن تكون مستعدة لزوجها في جميع أحوالها ليتمتع بها ، والرجل هو السيد المطاع ، لا يشاور المرأة، فإذا شاورها خالفها ، لأن في خلافها بركة . وكيد النساء عظيم، وسوء الخلق وقلة العقل من صفاتهن ، فعلى الرجل أن يكون حذراً منهن ، أما المرأة الصالحة فيهن فهي كمثل الغراب الأعصم بين مائة غراب».

هكذا يتم تحقير المرأة والحط من مكانتها بواسطة صياغة إطار فقهي بشري وأرضي لموقف مناقض لتعاليم الاسلام ومناهض للقيم الانسانية ، ومعاد لحقوق النساء ، ومستهتر بكرامة النفس البشرية التي كرمها الله وأنذر بالقصاص كل من يقتل بغير حق هذه النفس ـ سواء كانت لرجل أو لإمرأة ـ فيما وعد كل من يحيي هذه النفس البشرية بثواب عظيم وكأنه أحيا الناس جميعا .

لعل أسوأ تعبير نقلي لهذا الاطار الفقهي المتخلف ما كتبه أحد شيوخ (اللقاء المشترك) وهوالنائب البرلماني عارف الصبري، في مقال بائس ومضحك نشرته صحيفة (أخبار اليوم) في عددها رقم (1327) الصادر يوم الثلاثاء (4 مارس 2008) ، حيث زعم الصبري ــ زورا وبهتانا ـ في ذلك المقال الأسود بأن الاسلام « لا يجيز دفع دية للمرأة القتيلة مساوية لدية الرجل القتيل ، بحجة أن المرأة كائن مستهلك . كما ان التعويض في كل فعل ضار يجب أن يكون بقدر الضرر» ، زاعما أن ورثة المرأة القتيلة لا يستحقون دية كاملة لأنهم تخلصوا من عبء كان يقع على كاهلهم بعكس الرجل القتيل الذي يخسره أهله والمجتمع!!؟؟

ثم تساءل النائب(الإصلاحي) الذي يدافع عنه القيادي الاشتراكي (علي الصراري) قائلا : (فهل الضرر الذي يلحق بالاسرة بموت الرجل هو نفس الضرر الذي يلحقهم بموت المرأة ؟). !!

لا يكتفي النائب عارف الصبري بوصفه أحد شيوخ ونوائب (اللقاء المشترك) بهذا الهراء السخيف ، بل يذهب في الاستهانة بدور المرأة وحقوقها في الحياة ، وتقليل الضرر الذي ينشأ عن قتلها، الى أحط مستوى وحشي وهمجي. حيث زعم في ذلك المقال إن المرأة خلقت لأداء وظيفة واحدة فقط تتلخص في إمتاع زوجها وتربية أطفالها في البيت وليس في الطريق الذي تقتل فيه بغير عمد !! بحسب قول الصبري (فض الله فاه) .

لست بصدد الاجابة على هذا السؤال الذي يعبر عن وجهة نظر همجية لهذا النائب (الإخواني) وما يتضمنه ذلك السؤال من حكم جائر يعكس النزعة الاستبدادية الاستعلائية المتوحشة لصاحبه ، ويقدم لنا صورة حية لعقدته المستحكمة تجاه المرأة ، وقسوة وغلاظة قلبه ويبوسة عواطفه وضحالة ثقافته وجفاف انسانيته .. ولكني أحيل هذا السؤال ـ بحثا عن إجابة شافية ـ الى أسر وأهالي القاضية الحكيمة هدى بادويلان رئيسة احدى محاكم العاصمة صنعاء، والقاضية البارزة نورا ضيف الله رئيس نيابة الاستئناف في عدن ، والدكتورة هدى البان وزيرة حقوق الانسان ، والدكتورة أوراس سلطان ناجي عضو مجلس النواب ، والسفيرة اللامعة أمة العليم السوسوة والمحاميتين الجسورتين راقية حميدان وشذى محمد ناصر والناشطة الشجاعة توكل كرمان رئيسة (منظمة صحفيات بلا حدود)، والصحفية الرائعة ناديا السقاف رئيسة تحريرصحيفة Y-men Times)) ، وأسر وأهالي مئات الطبيبات والمهندسات والمحاميات والمعلمات والصحفيات والدبلوماسيات والعاملات وسيدات الأعمال أطال الله في أعمارهن ، والى كل انسان فقد أو سيفقد أمه أو زوجته أو ابنته أو أخته في مقتل ، لتقدير حجم الضرر الذي سيصيب هذه الأسر من جراء قتل غير متعمد ــ لا سمح الله ــ لأولئك النساء الفاضلات وغيرهن من الأمهات والزوجات والبنات والشقيقات في حوادث القتل بغير عمد.

من نافل القول إن هذا الكلام الذي يريد فقهاء وشيوخ وملالي (اللقاء المشترك) فرضه كمذهب رسمي للدولة والمجتمع في اليمن، وهو كلام موروث عن بعض الفقهاء الأسلاف في عصر الانحطاط الذي شهد بداية غروب شمس الحضارة الاسلامية وتراجع دور المدن لصالح قيم وعادات البداوة والصحاري . انه كلام يعبر عن ثقافة وأد البنات في المجتمع الجاهلي وقيمه البدوية الصحراوية ، و فكر ارسطو وموروث الثقافة الأغريقية والرومانية والفارسية السابقة للاسلام .ان جميع هذه الثقافات والأفكار الوثنية والجاهلية كانت تحقر المرأة وتئدها حية وميتة على نحو ما يفعله اليوم ملالي وشيوخ أحزاب(اللقاء المشترك)، بينما جاء الإسلام ليعلي من شأنها. وقد انبعثت هذه الثقافة الجاهلية من جديد في عصر الانحطاط ، وسيطرت على ذهنية فقهاء الحقبة التي شهدت بدايات أفول شمس الحضارة الإسلامية منذ القرن الخامس الهجري ، حيث يشكل الموروث الفقهي لهذه الثقافة البدوية الصحراوية ــ الذي يرفض وينكر فضل العقل ـ أصولاً ومصادر كلاسيكية لآيديولوجيا الاسلام السياسي الحزبي .

الأخطر من ذلك أن الاصرار على مواصلة وأد المرأة في حياتها ومماتها لم يعد محصوراً في اقوال ومعتقدات الفقهاء وحفظة وعبدة نصوصهم الذين استسلموا لموروث الثقافة الجاهلية والوثنية المعادية للمرأة وصبغوه بلون إسلامي .. فهناك من حاول الاساءة للمرأة بواسطة أحاديث منسوبة للرسول والزعم بأنها جزء من السنة واتهام من يخالفها بإنكار السنة ، مثل الحديث الذي أورده البخاري ويتعامل معه فقهاء البداوة كحديث صحيح نقلاً عن أبي هريرة وقال فيه : « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الأسود » .. فيما تروي كتب السيرة النبوية وكتب الحديث ــ ايضا ــ ما يناقض ذلك الحديث الذي أورده البخاري جملة وتفصيلا على لسان عائشة التي نفت أن تكون قد سمعت الرسول وهو يقول كلاما كهذا الذي وضعه ثم رواه أبو هريرة قائلة : « قاتل الله أبا هريرة فقد جعل المرأة مثل الحمار والكلب الأسود . ولقد كان رسول الله يصلي وأنا معترضة بينه والقبلة ، فإذا أراد أن يسجد غمزني فأؤخر رجلي ليسجد ثم أعود » .

لماذا يصر هؤلاء على التقليل من مكانة المرأة والاستهانة بقدرتها على إبداء الرأي والمشورة ويجعلون من أنفسهم فوق القرآن الذي لم يقرر فقط حق مشاركة المرأة مع اخيها الرجل في تولي المسؤوليات العامة والخاصة ، بل احترم رأيها ورفع من شأنها وساوى بين رأيها ورأي الرجل سواء بسواء . فاذا كان الاسلام يرفع من شأن آراء بعض الرجال ، فقد رفع ايضا آراء بعض النساء في سورة المجادلة . كما احترم الاسلام رأي المرأة وجعلها مجادلة ومحاورة للرسول صلى الله عليه وسلم وجمعها واياه في خطاب واحد (والله يسمع تحاوركما) وقرر رأيها، وجعله تشريعا عاما خالدا. فالاسلام لا يرى المرأة مجرد رقيقة عند السيد المطاع ولا يجوز مشاورتها بل مخالفتها بحسب فكر الغزالي والذهبي وابن تيمية واتباعهم ، وانما هي مخلوق عاقل مفكر، له رأي ولرأيها قيمته ووزنه.

أين هؤلاء وأين تجديدهم للدين من قوله تعالى على لسان احدى الفتيات : (ياأبي استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين) صدق الله العظيم. ففعل أبوها بمشورة ابنته ولم يفكر بطريقة الغزالي وابن تيمية واضرابهما من أتباع الفقه البدوي ! ؟؟ وأين هذه الآراء ووجهات النظر الفقهية من قوله تعالى الذي ساوى في المسؤولية والولاية بين الرجل والمرأة بقوله : (المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) ! ؟ بل أين هم من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (اصابت امرأة واخطأ عمر) !!؟

وكيف يمكن أن نلغي عقولنا لنصدق هؤلاء في تحقيرهم للمرأة ونكذب ـ معاذ الله ـ القرآن الكريم في قوله المحكم: (ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا). النساء 124. (فاستجاب لهم ربهم أني لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض) آل عمران 195.

يكفي لمن يقرأ نصوص مؤسسي الثقافة السلفية المتشددة في عصر الانحطاط، وحفظة وعبدة نصوص الفقه البدوي الصحراوي من أمثال النائب البرلماني عارف الصبري، و مدرس (علم الأصول) في جامعة الايمان ، ثم يستمع لأتباع اتباعهم في المساجد والشرائط الصوتية المنتشرة في كل مكان حول المرأة ، ان يعود الى سيرة الجاهلية في الموقف من المرأة .

أليس من حق الذين يطالعون نصوص الغزالي والذهبي وابن تيمية عن المرأة ، ويسمعون شرائط اتباع اتباعهم وهراء ملالي حزب (الاصلاح) ومدرسي أصول فقههم الوهابي البدوي ، أن يخجلوا حين يُبشّرون بولادة أنثى إن أحسن ابوها تربيتها فانها لن تكون افضل من " غراب أعصم بين مائة غراب .. لأن سوء الخلق وقلة العقل من صفات النساء ، وعلى الرجل ان يكون حذراً منهن " كما يقول موروثنا الفقهي الذي يقدسه شيوخ وملالي (اللقاء المشترك) و مدرس (علم الأصول) في جامعة الايمان والنائب عارف الصبري !!؟؟ .

من حق كل الذين يصدقون الآراء ووجهات النظر الفقهية البدوية التي تحارب العقل و تكرس التمييز ضد المرأة ، أن يحزنوا حين يرزقون ببنات طاهرات رضيعات طالما ان ثقافتنا الملتبسة بالدين ومواريث الجاهلية ، والمختلطة بقيم وعادات البيئات البدوية والصحراوية ، تنطوي على تحقير للمرأة .. ولكن أليس من حقنا القول إن الثقافة التي تُحقّر من شأن المرأة وتدفع الرجل إلى اتخاذ موقف سلبي منها هي الثقافة الجاهلية التي جاء الإسلام من اجل تغييرها ، لا لتكريمها وإعادة انتاجها .. ألم يقل الله سبحانه وتعالى عن حياة الجاهلية : (وإذا بشّر احدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب . ألا ساء ما يحكمون) صدق الله العظيم .

نعم ألا ساءت ثقافة كهذه .. وساءت هوية كهذه يعود اليها سبب تأخر العرب والمسلمين ، وتكبيل قدراتهم .. ألا ساءت هذه الافكار الجاهلية الموروثة من نوائب فقه الصحارى والبيئات البدوية القاسية وعهود الانحطاط الغابرة .. وساء من يضفي عليها صفة القداسة والشرعية الدينية بعد أن اثبتت هذه الافكارالرجعية عجزها المطلق عن تمكين المجتمع الإسلامي من الاستجابة لتحديات الحضارة الحديثة ، بقدر نجاحها في التمكين من إعادة انتاج ثقافة الجاهلية التي حاربها الاسلام .

ألا ساء الذين يحكمون علينا بمواريث الجاهلية ،ورواسب الثقافة الفارسية والرومانية قبل الاسلام ، ثم يلبسونها ثوب حاكميتهم ، بعد ان جعلوا من انفسهم كهنة ورهباناً يحكمون باسم الله، ويحرّضون على الباطل ويسرفون في تحقير النساء، وتكفير المسلمين وتفسيق المجتمع ومخاصمة العالم بأسره .

ألا ساء الذين يثيرون البغضاء بين المسلمين .. ويحرّضون ضد غير المسلمين ، ويبيحون قتل المسلمين المدنيين الأبرياء من الشيوخ والرجال والنساء والرجال والأطفال .. ويقسمون العالم إلى فسطاط للاسلام وآخر للكفر ، ثم يعلنون بدء المعركة " الفاصلة " ضد الكفر ، ويفرضون من انفسهم اوصياء على الدين و العقل والحقيقة والحرية .. ومرجعهم في ذلك أفكار ضالة ومتطرفة، تتعارض مع قيم المحبة والتسامح والمساواة والرحمة التي يدعو اليها الإسلام، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما تلقنه المدارس السلفية لتلاميذها من تحريض على رفض الديمقراطية وتحريم حرية الاختيار ،و كراهية أتباع المذاهب الإسلامية المغايرة ، والديانات الأخرى ، كقول ابن تيمية في كتاب (أحكام أهل ألذمة) : " إن كل كنيسة في مصر والكوفة والبصرة وواسط وبغداد ونحوها من الأمصار التي مصرها المسلمون ، فانه يجب إزالتها إما بالهدم او غيره ، وسواء كانت تلك المعابد قديمة قبل الفتح او محدثة " او قول ابن رجب الحنبلي بعدم جواز القاء التحية والسلام على اليهود والنصارى ، فإن صادفهم المسلم في الطريق وجب عليه ان ينتحي الى طريق آخر حتى ولو كان ضيقاً وخطيراً . كما ينبغي على المسلمين ألاّ يساكنوهم ولا يخالطوهم ولايتاجروا معهم ، ومن فعل عكس ذلك مات ميتة الجاهلية . او قول الشاطبي " ان الناجين من اتباع الفرقة الناجية مأمورون بعداوة أهل البدع والتشريد بهم والتنكيل بمن إنحاش الى جهتهم بالقتل فما دونه " أو قول أتباعهم من أمثال المهندس الزراعي الفاشل في مهنته «الشيخ» عبدالله صعتر وهو أحد ملالي " اللقاء المشترك " وعضو مجلس شورى حزب "الاصلاح" : (لا يجوز أن يبقى شبر على الأرض لا يحكمه الإسلام وشريعته ، ولا يجوز ان يبقى انسان على الأرض خارج دين الاسلام .. والله ما ارسل نبيه عليه الصلاة والسلام ليدعو ويبقى في مكانه ، بل قال له ولأتباعه:

« وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » أي قاتلوهم حتى يكون الاسلام حاكما على الأرض بمن فيها وما عليها) بحسب قول شيخ (اللقاء المشترك) عبدالله صعتر!!.

ألا ساء الذين يفرضون علينا دينهم الأرضي والبشري المخالف لدين الله القائل : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد) صدق الله العظيم.

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

فقهاء وشيوخ وملالي (اللقاء المشترك) يحاولون فرض آرائهم وأفكارهم كمذهب رسمي للدولة والمجتمع في اليمن ، وهو كلام موروث عن بعض الفقهاء الأسلاف في عصر الانحطاط الذي شهد بداية غروب شمس الحضارة الإسلامية ، وتراجع دور المدن لصالح قيم وعادات البداوة والصحاري .

القرآن الكريم احترم رأي المرأة وجعلها مجادلة ومحاورة للرسول صلى الله عليه وسلم وجمعها وإياه في خطاب واحد (والله يسمع تحاوركما) وقرر رأيها، وجعله تشريعا عاما خالدا. فالإسلام لا يرى المرأة مجرد «رقيق» عند السيد المطاع ولا يجوز مشاورتها بل يجب مخالفتها بحسب فكر الغزالي والذهبي وابن تيمية وأتباعهم ، وإنما هي مخلوق عاقل مفكر، له رأي ولرأيها قيمته ووزنه.

الثقافات والأفكار الوثنية والجاهلية كانت تحقر المرأة وتئدها حية وميتة على نحو ما يفعله اليوم ملالي وشيوخ أحزاب(اللقاء المشترك) ، بينما جاء الإسلام ليعلي من شأنها. وقد انبعثت هذه الثقافة الجاهلية من جديد في عصر الانحطاط ، وسيطرت على ذهنية فقهاء الحقبة التي شهدت بدايات أفول شمس الحضارة الإسلامية منذ القرن الخامس الهجري ، حيث يشكل الموروث الفقهي لهذه الثقافة البدوية الصحراوية ــ الذي يرفض وينكر فضل العقل ـ مراجع وأصولاً كلاسيكية لآيديولوجيا الإسلام السياسي الحزبي .

يوم تاريخي .. ومفاجآت محتملة

فيصل الصوفي

هذا اليوم 17 مايو 2008م سيضاف إلى روزنامة الأيام الكبرى في اليمن مثل 22 مايو و27 ابريل و20 سبتمبر، حيث ستحدث فيه عملية مهمة داخل التجربة الديمقراطية وهي انتخاب المحافظين، وواحدة من علامات جودتها أنها تتم لأول مرة، صحيح أن عملية انتخاب المحافظين يشوبها نقص لكونها تتم عن طريق هيئة ناخبة محدودة العدد أو بأسلوب ديمقراطي غير مباشر، إلا أن أمام هذه التجربة الجديدة إرادة ومقومات ستدفع بها، ربما بحلول نهاية الدورة الأولى، بعد أربع سنوات، إلى أن تتحول إلى عملية ديمقراطية ناضجة ومباشرة بحيث سيتم لاحقاً نقل صلاحيات اختيار المحافظين ومديري المديريات إلى المواطنين، بل إن كبار الموظفين العموميين في المجتمع المحلي يتعين لاحقاً أن يكونوا منتخبين من هيئات ناخبة كالمجلس المحلي.

اليوم يخوض المرشحون لمنصب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات تنافساً للحصول على أغلبية أصوات المجتمعين لهذا الغرض، ونتمنى أن يحرص أعضاء المجالس المحلية في كل محافظة على التفاعل مع هذه العملية، عن طريق توفير النصاب القانوني لصحة الاجتماع الانتخابي وهو ثلثا الهيئة الناخبة، وذلك حتى يكون كل المحافظين الجدد منتخبين وإلا تضطر وزارة الإدارة المحلية إلى استخدام تلك النصوص التي تخول المستويات العليا إعادة عقد الاجتماع الانتخابي أو تعيين المحافظ بقرار جمهوري.

لا توجد حتى الآن مؤشرات على احتمال عدم توافر النصاب القانوني لأي هيئة ناخبة، ولكن قد تحدث اليوم مفاجآت خاصة في الضالع، ومع ذلك فالمسؤولية تقع على كتل الحزب الحاكم لأنها تعد الأغلبية في معظم المجالس المحلية للمحافظات والمديريات عدا استثناءات محدودة مثل مجلس محافظة الضالع ومديريات في لحج.. ومع ذلك فالاحتمالات في هذا الجانب مفترضة. إذ أن أحزاب المعارضة التي أعلنت المقاطعة في الظاهر ستدفع بممثليها في الهيئات الناخبة إلى الحضور لإحداث مفاجآت من نوع آخر، مثل التصويت لمنافسي المرشحين الرسميين للحزب الحاكم.